التكيف الهيكلى المستقبلى للزراعة المصرية

سعد طه علام (*)

مقدمة

تجتاح الدول النامية جميعا ـ فى الوقت الحالى أزمات إقتصادية حادة حيث إختلت موازين مدفوعاتها ، وتزايد عجز موازينها التجارية وتدهورت قيمة عملاتها الوطنية ، وإزدادت معدلات التضخم وكذلك البطالة ....

وتعزى مظاهر ذلك الاختلال إلى اتباع سياسات اقتصادية ، غير مناسبة ، وغير متوائمة مع ظروف واحتياجات المجتمع ، قامت على مركزية القرارت وإغفال قوى السوق .

وفى ظل هذا الوضع ومع تزايد المعاناه والعجز والقصور فى مختلف قطاعات الاقتصاد القومى، أيقنت تلك الدول أن السبيل الأفضل للتنمية يتمثل فى تحرير الاقتصاد القومى ، وإتباع سياسة السوق الحر ، ورفع يد الدولة عن العديد من الأمور الاقتصادية وتحجيم القطاع العام ، وإطلاق حرية القطاع الخاص .

وتستند سياسة التحرير الاقتصادى على عناصر عدة منها ، إحلال أسلوب التخطيط التأشيرى محل التخطيط المركزى ، حيث يتيح ذلك فاعلية العوامل الاقتصادية - قوى السوق - فى توجيه الموارد إلى الاستخدام الأمثل . خاصة فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات بين فروع الانتاج . وذلك مايطلق عليه التكيف الهيكلى فى الاقتصاد القومى.

(*) أ.د. سعد طه علام ، مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى بمعهد التخطيط القومى .

وحيث يعتبر القطاع الزراعى فى مصر القطاع الرائد للتنمية الاقتصادية بما يساهم به فى الناتج المحلى من جهة ولاستيعابه لمعظم السكان من جهة أخرى ، ذلك لأن تجارب الفترات السابقة اثبتت عدم جدوى التركيز على القطاع الصناعى بمفرده - نظرا للعجز الغذائى الذى تعانيه كل الدول النامية حاليا - فإن الأمر يتطلب دفع معدلات التنمية الزراعية فى إطار الاصلاحات الاقتصادية الحالية .

ويجب أن تستهدف التنمية الزراعية تحقيق هدفين أساسيين هما محورا برامج الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة . يتمثل الأول فى تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية فى استخدام الموارد الزراعية المتاحة ، أما الثانى فهو تحقيق التوازن والمساواه فى توزيع الدخول بين قطاعات الاقتصاد القومى ، وكذلك فى تحمل أعباء التنمية .

وتتلخص برامج الاصلاح فى نموذجين أحدهما لصندوق النقد الدولى ويطلق عليه برنامج التثبيت ، كما يطلق على النموذج الثانى للبنك الدولى " برنامج التكيف الهيكلى . وبصفة عامة هناك قدر من التداخل فى الوسائل والأهداف لكل من الاتجاهين (النموذجين) ، وتتداخل سياساتهما إلى حد كبير ، ويتعذر التفرقة بينهما .

وتتضمن برامج الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة تقييد الطلب المحلى بالموارد المتاحة (بمعنى ترشيد الطلب وخفضه فى ضوء الامكانيات المحلية للدولة) وتغيير العرض وهيكل الانتاج لتجنب العجز الخارجى (لتفادى زيادة الواردات) .

بينما تتضمن إجراءات التكيف الهيكلى إعادة النظر فى أولويات الخطة وترتيبها وفقا لاحتياجات المجتمع الحقيقية وأهداف التنمية ، والتى تؤدى إلى تقليل المديونية والاعتماد على الخارج ، وهو مايعنى أيضا رفع معدل الاكتفاء الذاتى من الانتاج المحلى ، وكذلك التركيز على الاستثمارات ذات الانتاجية العالية . كما يستلزم التكيف الهيكلى للاقتصاد القومى تقليص قطاع الأعمال العام واقتصاره على الدائرة التى يخدم فيها أغراض التنمية حيث لايستطيع غيره القيام بها. وتطبيق سياسة الخصخصة على عديد من المنشآت .

وقطاع الزراعة نظرا لما له من خصوصية ومن سابق تدخل الدولة شبه الكامل فيه ، فإن التكيف الهيكلى لهذا القطاع ليتوائم مع سياسة التحرير الاقتصادى يتطلب العديد من الاجراءات

الحذرة والمتأنيه ، وذلك حتى لايصاب الانتاج الزراعى بهزات تؤثر عليه ، بسبب تداخل الجوانب الاجتماعية فى الزراعة إلى حد كبير مع نظيرتها الاقتصادية .

وتتمثل أهم جوانب التكيف الهيكلى فى الزراعة فى العمل على تحرير الانتاج الزراعى وأسعار السلع الزراعية ، فضلا عن تحرير التسويق الزراعى وكذا مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى بالاضافة إلى تحرير التجارة الخارجية الزراعية وتأصيل دور المؤسسات الزراعية .

التكيف الهيكلى وتحرير الانتاج الزراعى :

مارست مصر منذ التسعينات تدخلا فى التركيب المحصولى يكاد يكون تاما ، وتستلزم سياسة التكيف الهيكلى أول ماتستلزم عدم التدخل فى نمط الانتاج ومن ثم التركيب المحولى ، ليصبح الموجه الأساسى له هو العرض والطلب ، حيث يتجه الانتاج إلى السلع التى يزداد الطلب عليها بما يعنى حاجة المجتمع اليها ، ومن ثم زيادة سعرها وبالتالى عائد المنتج ومن الممكن اتباع وسائل وأساليب معينة لتوجيه الانتاج بما يحقق أهداف المجتمع ، ذلك كأنواع الحوافز المختلفة سواء مشجعة للانتاج أو مثبطة له إذا أريد خفض حجم الانتاج من محصول معين . ومن تلك الأدوات الضرائب والجمارك على مستلزمات الانتاج .

جدول رقم (١)
بعض مؤشرات تنمية القطاع الزراعى خلال الثمانينات والتسعينات

المؤشر	الثمانينات	التسعينات
معدل النمو للقطاع الزراعى	٢,٦٪	٣,٢٪
قيمة الناتج المحلى الزراعى	٤,٨ مليار جنيه	١٣,٥ مليار جنيه
نسبة قيمة الناتج المحلى الزراعى الى الناتج المحلى من القطاعات السلعية	٢٥,٧٪	٢٨٪
قيمة الصادرات الزراعية	٣٦٤ مليون جنيه	١٨١٤ مليون جنيه
مساحة الأرض الزراعية	٥,٨٨ مليون فدان	٧,٤ مليون فدان
المساحة المحصولية	١١,٩٨ مليون فدان	١٤,٠١ مليون فدان

المصدر : وزارة الزراعة - ندوة " استراتيجية التنمية الزراعية " - فبراير ١٩٩٢ .

ومن المتوقع - والضرورى - أن تقوم التعاونيات الزراعية بدور أساسى فى توجيه الانتاج وتحديد النمط الذى يتفق وصالح المجتمع سواء فيما يغطى الاستهلاك الداخلى من السلع الرئيسية أو احتياجات التصدير ، حيث من الضرورى أن تقوم التعاونيات بتخطيط الانتاج الزراعى ، لأنها تمثل المنتجين والمجتمع فى نفس الوقت .

وينبغى فى هذا الصدد أن يتخذ المجتمع الاجراءات اللازمة للحد من الاتجاه نحو إنتاج السلع التى لاتتسم وتحقيق الميزة النسبية للزراعة المصرية والتى تحقق دخلا أعلى للزراع مقابل التخلى عن إنتاج السلع الأكثر أهمية سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير ، ويستلزم أمر هذا شأنه بذل الجهود فى توجيه الانتاج الزراعى .

ومع تخير نمط الانتاج لابد أن تأخذ سياسة التكيف الهيكلى فى الاعتبار كافة إمكانيات وأساليب تطوير الانتاج الزراعى بما يؤدى إلى زيادة الانتاجية ، وهو الهدف النهائى لعملية التنمية الزراعية.

ويتضمن هذا التطوير أسلوب وطريقة الزراعة والتكنولوجيا المستخدمة ، وطرق الرى وأنواع البذور ، والأسمدة ، والمبيدات وأساليب الخدمة وطرق جمع المحصول ، ومستوى الميكنة الزراعية المستخدم . وينطبق نفس القول على مجال الانتاج الحيوانى والدواجن والأسماك .

جدول رقم (٢)
نسبة الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الزراعية الغذائية (١٩٨٨/١٩٩٠)

السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى	السلعة	نسبة الاكتفاء الذاتى
القمح والدقيق	٢٧٪	السكر	٤٥٪
الذره الشامية	٧٩٪	اللحوم	٧٠٪
الأرز	١٠٠٪	الأسماك	٤٠٪
الفول	٩٠٪	الزيوت	٣٥٪
العدس	٢٤٪	الالبان	٧٠٪

المصدر : وزارة الزراعة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

وفى ظل سياسة التكيف الهيكلى لقطاع الزراعة لمواثمة سياسة التحرر الاقتصادى لابد أن يستهدف القطاع فى مجال رفع الانتاجية والانتاج زيادة الاكتفاء الذاتى خاصة بالنسبة للقمح والسكر والزيوت .

فبالنسبة للقمح يبلغ حجم إنتاج القمح نحو٤ مليون طن سنويا ، يغطى أقل من ٣٠٪ من الاحتياجات المحلية . مما يمثل ضرورة ملحة اقتصاديا وسياسيا لزيادة مستوى الاكتفاء الذاتى من هذه السلعة الاستراتيجية .

وحيث تتعدد العوامل المسببة للفجوة القمحية ، والتى من بينها زيادة متوسط الاستهلاك الفردى وزيادة الفاقد وتناقص مساحة القمح لانخفاض عائد الفدان وتخلف أساليب الانتاج

ومع سياسة التحرير الاقتصادى ، بدءا من عام ١٩٩٠ وما بعده ، وارتفاع أسعار القمح فى السوق الحر ، وضمان الدولة لسعر الأردب اتجهت مساحة القمح للزيادة لتتخطى ٢ مليون فدان سنويا مما يعنى توقع زيادة ملموسة مع زيادة الانتاجية إلى قرابة ١٥ - ١٦ أردبا للفدان ، وذلك طبقا لبيانات وزارة الزراعة . كذلك فإن العمل على تقليل الفاقد وترشيد الاستهلاك بالغاء دعم القمح والدقيق ، والتوسع فى زراعة القمح فى الأراضى الصحراوية بنحو ٥٠٠ ألف فدان ، فانه من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتى لما يقرب من ٧٠٪ من إحتياجات الاستهلاك .

وبالنسبة للسكر ، بلغت مساحة قصب السكر فى السنوات الأخيرة نحو ٢٥٠ الف فدان سنويا ، مقابل ٤٠ الف فدان لبنجر السكر ، تعطى نحو ٨ ملايين طن قصب ، و٦٥٠ الف طن بنجر ، تنتج نحو ٨٥٠ الف طن سكر قصب ، ٩٢ الف طن سكر بنجر ، ومن ثم يبلغ إجمالى إنتاج السكر نحو ٩٤٠ الف طن ويبلغ إجمالى الاستهلاك نحو ١٥٥٠ طن ، واصبحت نسبة الاكتفاء الذاتى نحو ٦٠٪ .

ومع سياسة التحرير الاقتصادى ، وعدم الالزام بدوره زراعية معينة سيتجه الزراع إلى زراعة المحاصيل الأكثر أربحية وهى الفواكه والخضر وفى مقدمتها الموز - الذى ينافس القصب حاليا بشدة - ومن ثم وجب توجيه السياسة الزراعية فى هذا الشأن نحو ضمان تحقيق مساحة معينة تزرع بقصب السكر عن طريق الحوافز السعرية للحفاظ على مساحة القصب فى حدود ٢٥٠ الف فدان سنويا . وزيادة مساحة بنجر السكر إلى نحو ١٥٠ ألف فدان ، وذلك أيضا عن طريق الحوافز

التسويقية ، مع العمل على زيادة إنتاجية الفدان من كلا المحصولين ، وفى نفس الوقت تضمين سياسة التكيف الهيكلى العمل على خفض معدل الاستهلاك الفردى من السكر من نحو ٣٠,١ كجم سنويا إلى نحو ٢٨,٥ كجم سنوياوبذلك يمكن تحقيق معدل اكتفاء ذاتى يقترب من ٩٧٪ .

وبالنسبة للزيوت يبلغ إجمالى الانتاج المحلى من الزيوت نحو ٩٣ ألف طن سنويا بينما يبلغ حجم الاستهلاك نحو ٥٠٠ الف طن ، كما يبلغ حجم الواردات نحو ٤١٠ ألف طن ، وبالتالى فأن معدل الاكتفاء الذاتى انخفض إلى أقل من ٢٠٪ ، ويرجع السبب فى ذلك إلى نقص كل من القطن وفول الصويا حيث يسهمان بنحو ٨٠٪ ، ١٨٪ على التوالى من إجمالى زيوت الطعام المنتجة محليا فى حين يسهم زيت عباد الشمس بنحو ٢٪ من إنتاج زيوت الطعام المصرية .

ويلزم أن تستهدف سياسة التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى ضمان زيادة معدل الاكتفاء الذاتى من هذه السلع الاستراتيجية ، ويتأتى ذلك عن طريق تحفيز زراعة عباد الشمس فى الأراضى الجديدة فى مساحة لاتقل عن ١٠٠ ألف فدان ، كذلك تشجيع التوسع فى زراعة فول الصويا وذلك عن طريق الحوافز السعرية والتسويقية . مع العمل على تقليل الفاقد من الزيت التموينى والبالغ نحو ٢٠٪ - ٢٥٪ من كميات البطاقة التموينية ، وقد يفضل التخلى عن إدراج الزيت فى البطاقة التموينية وطرحه كسلعة حرة فى السوق . وبذلك يمكن الوصول إلى إكتفاء ذاتى من الزيوت يربو على ٥٠٪ من الاستهلاك المحلى .

التكيف الهيكلى وتحرير أسعار السلع الزراعية :

يعد ترك أسعار السلع الزراعية للسوق الحرة من ضمن العناصر الأساسية لسياسة التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى وقد يتم هذا التحرير على مراحل خاصة بالنسبة للسلع الاستراتيجية كالقمح والقطن وقصب السكر .

وتلعب الأسعار دورا هاما فى النشاط الاقتصادى ، فهى تؤثر على قرارات كل من المنتجين (القطاع الخاص) ، والمستهلكين . كما أن الأسعار تعد آليات اقتصاد السوق (العرض والطلب) ، وبالتالى فإن الاصلاح الهيكلى للاقتصاد القومى يستلزم إصلاح التشوهات السعرية فى الاقتصاد ، وسيادة الأسعار الحقيقية التى تتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب .

وينطوى تحرير سعر الصرف الأجنبى على التأثير على أسعار كل من الصادرات والواردات ، وبالتالى على الدور الايجابى للقطاع الزراعى فى التجارة الخارجية ومدى تأثير هيكل الصادرات والواردات الزراعية على نمط النمو المتوقع حدوثه .

ويترتب على الأخذ بالأسعار الحقيقية فى الاقتصاد ترشيد القرارات سواء للأفراد أو المؤسسات فيما يتعلق بتخصيص الموارد ، وتشجيع كل من المنتجين والمستهلكين على الاستخدام الأكثر كفاءة لها .

ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار أن ترك الأسعار للسوق الحرة سواء أسعار المنتج أو المستهلك سيترتب عليه فى المدى القصير عدة إختلالات تأخذ مداها إلى أن تتوازن السوق بعد ذلك وتصبح الأسعار موازية لأسعار التوازن .

وترك الأسعار للسوق الحرة لايعنى غياب دور الدولة أو المؤسسات المعنية ، ولكن يجب أن يكون هناك دور لتلك المؤسسات لتحقيق التوازن كاتحادات المنتجين أو المصدرين أو التعاونيات وتكوين صناديق لموازنة الأسعار تخدم كلا من المنتجين والمستهلكين والمصدرين ، مع عدم السماح بالاحتكار .

التكيف الهيكلى وتحرير تسويق السلع الزراعية :

يتمثل تحرير التسويق الزراعى أهم سياسات التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى حيث يترتب عليه عدم الزام المنتجين ببيع محاصيلهم لجهة معينة ، ولكن يتم البيع وفقا لمستوى الأسعار الأعلى . ومن ثم ينتظر أن تتوقف أساليب التسويق الحكومية الحالية كالتسويق التعاونى والتسليم الاجبارى (القصب) ، ولايتعارض ذلك مع تدخل الدولة مشتريه وفقا لأسعار السوق التنافسية ، لتوفير إحتياجات معينة تراها الدولة سواء للمصانع أو الاستهلاك أو التصدير .

وبالطبع ينتظر أن يشهد الاقتصاد القومى تقلبات كبيرة فى الأسعار سواء أسعار الانتاج أو الاستهلاك - خاصة فى المراحل الأولى - ويترتب على ذلك عديد من الأخطار وذلك إذا لم يتم التحوط لها حتى لا - يضر بالاقتصاد القومى - ومن ثم فلا بد من أن يناط بجهة معينه العمل على الحفاظ على حقوق المنتجين وتقييد جانب العرض ، مما يقلل من أخطار تقلبات الأسعار .

وتعد التعاونيات الزراعية بعد تطويرها - سواء من حيث القانون أو الشكل مؤهلة للقيام بهذا الدور للتوائم مع متطلبات التكيف الهيكلى . حيث تقوم التعاونيات بتجميع انتاج صغار الزراع وتسويقه ، نيابه عنهم - تعاونيات تسويقية - بما يؤدى إلى تحقيقهم لأسعار مناسبة ، وحمايتهم من المضاربات ، كما تعمل على توفير السلع فى السوق ومنع الاحتكار ، ومن ثم فائدة المستهلكين .

التكيف الهيكلى وتحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى :

تتضمن السياسة الخاصة بالتكيف الهيكلى فى قطاعى الاستثمار والتمويل الزراعى أن يتولى الزراع الحصول على الاستثمارات والمدخلات الزراعية بأساليبهم الخاصة ، كما يستلزم ذلك رفع يد الدولة عن إمداد القطاع الزراعى بالتمويل اللازم والمدعم .

وينتظر أن تتساوى أسعار فائدة القروض الزراعية مع نظيرتها فى السوق ، ذلك لأنه يجب أن يصاحب برامج الاصلاح الاقتصادى معدلات فائدة إيجابية تعكس الصورة الحقيقية لتكلفة رأس المال فى الاقتصاد القومى ، كما أن الآثار الايجابية لمعدلات الفائدة الحقيقية هى من أمثلة التأثير المطلوب تحقيقه فى الاقتصاد لتصويب الأسعار ، وهو ماتسعى إليه برامج التكيف الهيكلى .

وبالطبع سيعانى القطاع الزراعى فى المراحل الأولى إذا لم يعمل فورا على تنظيم أساليب توفير الاستثمار اللازم له . حيث سيتوقف البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى عن مد القطاع الزراعى بالمدخلات والقروض الزراعية بالأسعار المدعمة ويصبح الاقراض بسعر الفائدة السائد فى السوق .

وستتعدد مصادر تمويل القطاع الزراعى فى ظل برامج التكيف الهيكلى لتشمل : البنوك التجارية والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، والتمويل الذاتى والتمويل التعاونى والمصادر الحكومية .

وسيظل من واجب الدولة تمويل الاستثمار الزراعى لعدم مقدرة باقى المصادر بمفردها على القيام بالتمويل ، وذلك لحماية الزراعة من التدهور إذا ماتوقفت الاستثمارات الحكومية التى تمثل الجزء الأكبر من الاستثمار فى الزراعة .

أما فيما يتعلق بمستلزمات الانتاج والتى ستترك للسوق الحرة ، فسيكون هناك تقلبات فى أسعارها تحد منها التعاونيات الزراعية عند العمل على توفيرها للزراع .

جدول رقم (٣)
نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمارات الموظفة فى قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى والرى والصرف للفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩١/٩٠

السنة	زراعة واستصلاح اراضى وري وصرف ٪		زراعة واستصلاح اراضى ٪	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
١٩٨٣/٨٢	٦٧,٧	٣٢,٣	٤١,٩	٥٨,١
١٩٨٤/٨٣	٨١,٤	٢٢,٦	٥٠,٩	٤٩,١
١٩٨٥/٨٤	٦٢,٥	٣٧,٥	٣٩,٦	٦٠,٤
١٩٨٦/٨٥	٧٠,٩	٢٩,١	٤٢,٩	٥٧,١
١٩٨٧/٨٦	٦٨,٠	٣٢,٠	٤٢,١	٥٧,٩
١٩٨٨/٨٧	٤٢,٥	٥٣,٥	٣٤,٥	٦٥,٥
١٩٨٩/٨٨	٤١,٧	٥٨,٣	٣٢,٤	٥٧,٦
١٩٩٠/٨٩	٤٧,٢	٥٢,٨	٣٢,٠	٦٨,٠
١٩٩١/٩٠	٥٦,٠	٤٤,٠	٤٤,٩	٥٥,١

المصدر : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى - وزارة الزراعة .

التكيف الهيكلى وتحرير التجارة الخارجية :

وتصبح التجارة الخارجية الزراعية فى ظل برامج التكيف الهيكلى جزءا من التجارة الدولية ، مع تأثير الزراعة بنظرية الميزة النسبية فى التجارة بعد أن كانت تنتج فى ظل حماية تجارية .

ويتضمن تحرير قطاع التجارة الخارجية فى السلع الزراعية - فى ظل برامج التكيف الهيكلى - فتح باب الاستيراد والتصدير من السلع الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى ، ودخول الزراعة المصرية فى منافسة مع الدول الأكثر تقدما فى السوق الدولية الزراعية ، والتعرض لسياسات الاغراق السعرى التى تتبعها بعض التكتلات الاقتصادية وبعض الدول المتطورة فى إنتاجها الزراعى .

كما يعنى تحرير قطاع التجارة الخارجية الخضوع لنظرية الميزة النسبية فى التجارة الدولية ومايترتب عليها من إعادة منطقة استخدام الموارد وإعادة تخصيصها بما يؤثر على إنتاج العديد من السلع .

ووضع هذا شأنه وتلك طبيعته يستلزم إعادة النظر فى تعدد وتداخل الأجهزة المسئولة عن الصادرات الزراعية ، وهياكلها وإعادة صياغتها وتنظيمها بما يتمشى مع سياسة التحرير الاقتصادى ويقلل من حجم القوانين التى تصدر لتنظيم هذا القطاع وبما يؤدى لتنمية الصادرات الزراعية وليس إعاقتها .

إن تنمية الصادرات الزراعية يمكن على المدى المتوسط والطويل أن تؤدى دورا هاما فى تطوير قطاع الزراعة ، وحسن تخصيص الموارد الزراعية ، ورفع قيمة معامل الاستثمار فى القطاع ومن ثم تشجيع الاستثمار فيه وزيادته بما يؤدى إلى زيادة الانتاج ورفع معدل الاكتفاء الذاتى .

ولكن سيظل للدولة دور رئيسى فى حماية الانتاج الزراعى المحلى أمام المنتجات الأجنبيه الأكثر قدرة على المنافسة ، أو السياسات العدائية والتى قد تلجأ إليها بعض الدول لاعاقة وتخريب قطاع الزراعة المصرى .

التكيف الهيكلى ودور المؤسسات الزراعية :

من المنتظر أن تجابه المؤسسات الزراعية فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة مستجدات ومتغيرات تختلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم تطوير مهام وأداء تلك المؤسسات .

ومن أهم تلك المؤسسات ، وزارة الزراعة وإداراتها المختلفة والمنتشرة فى كافة أرجاء القطاع الزراعى ، يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ، ثم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى.

أ) فبالنسبة لوزارة الزراعة وإداراتها المختلفة سيتحدد دورها فى المجالات التالية :

- أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة ، حيث مازال المجال متسعا أمام البحوث الزراعية لزيادة الانتاجية ، وزيادة الرقعة المزروعة ، وحل العديد من المشاكل الزراعية المتعلقة بالانتاج سواء مايتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه .

- إكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاه وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديدة والأكثر كفاءة والأعلى إنتاجية . وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية فى المرحلة الجديدة ، وتلك

المؤسسات هى المؤهلة للقيام به - لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت - وذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعة باستخدام أساليب علمية متطورة كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات إنتاجية كبيرة خاصة فى محاصيل مثل القمح والأرز والذرة .

- الارشاد الزراعى ، حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية إلى الزراع فى الحقل وذلك بواسطة جهاز الارشاد الزراعى الذى يجب أن يكون أكثر تطورا وأكثر قدرة من حيث الامكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بإعداد المرشد الزراعى الكفء ، حتى يستطيع أن يؤدى الدور المنتظر منه فى المرحلة المقبلة والذى يختلف كثيرا عما يؤديه حاليا .

- مراقبة مدخلات القطاع الزراعى - (الدور الرقابى للأجهزة الزراعية)، فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الانتاج، ودخول القطاع الخاص فى هذا النشاط ، فلابد من رقابة معينة على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات ، وأول تلك المستلزمات التى ينبغى رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواعا من السموم يلزم التأكد من نوعياتها والسماح باستخدامها، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية أن تراقب تلك النوعيات ولاتسمح باستيراد أو تداول النوعيات المحظور استخدامها دوليا .

كذلك بالنسبة للبذور والأسمدة ، حيث يجب مراقبة الواردات وصلاحيتها ، والجهات التى تقوم بانتاجها .

وهناك جانب أساسى من جوانب الرقابة لايأخذ حقه من الاهتمام الكافى من الجهات الحكومية التى يعد هذا الدور من أهم أدوارها ، ألا وهو الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية ، وذلك عن طريق رقابة الانتاج الزراعى وخلوه من التلوث وملائمته للاستهلاك ، ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الانتاج بتحليل عيناته على مستوى الحقل وفى الأسواق .

كذلك مراقبة القوانين والتشريعات الزراعية ، كالتشريعات التى تنظم الزراعة فى بعض المناطق ، وتشريعات الرى والصرف ، ومقاومة الآفات والأمراض المتعلقة بالثروة الحيوانية ، مما يهدف إلى حماية الانتاج الزراعى بشقيه النباتى والحيوانى .

ب) وبالنسبة للتعاون الزراعى ، فإن التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى يستلزم إعادة بناء هيكل الحركة التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة ، بما يؤدى إلى تحقيق أهداف الزراع وإطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ويحقق أهداف المجتمع أيضا .

ومن المتوقع أن يمارس التعاون دوره فى توجيه الانتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد سواء الطبيعية أو الاستثمارية ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدوره الذى كان سائدا.

وسيصبح القطاع التعاونى فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الانتاج بأساليب تعاونية لصغار الزراع حفاظا على مستوى الانتاج ومستوى معيشة الزراع . ومن ثم فلا بد أن تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية تساعدها فى توفير احتياجاتها التمويلية .

وفى ظل برامج التكيف الهيكلى ، وسياسة السوق الحر واختفاء أساليب التسويق الزراعى الحالية ستتحول سوق السلع الزراعية إلى سوق تنافسية ، ونظرا لما يتصف به الانتاج الزراعى من خصائص ، فإن الجانب الأضعف - فى المدى القصير على الأقل - هو جانب الزراع - ومن ثم فلابد من العمل من خلال قيام التعاونيات بدورها التسويقى سواء فى شكلها الحالى أو إنشاء تعاونيات متخصصة للتسويق الزراعى ، وسواء التسويق الداخلى أو الخارجى.

ج) وفى تلك المرحلة أيضا من المتوقع أن يلحق التغيير بدور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ليصبح كالبنوك التجارية ، يمول القطاع الزراعى ولكن بأسعار الفائدة السائدة فى السوق ، وسيتوقف دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية . ومع تزايد دور القطاع الخاص والتعاونى فى التعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى يتقلص فى المقابل دور البنك .

يتضح مما سبق أن لبرامج التكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى جوانبها الايجابية العديدة ، وفى ذات الوقت جوانبها السلبية خاصة فى المدى القصير - مما يستلزم بعض الاجراءات بما يقلل إلى الحد الأدنى تلك النواحى السلبية . كما أن دور الدولة فى هذا القطاع سيظل دورا فعالا ومؤثرا .

المراجع

- د. سعيد النجار ، " استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادى " ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١.
- وزارة الزراعة ، " ملامح استرتيجية والمجازات قطاع الزراعة فى الثمانينات " ، مؤتمر استراتيجية الزراعة فى التسعينات ، فبراير ١٩٩٢ .
- ب.أ. دى فريز ، " التنمية الاقتصادية " ، البنك الدولى ، واشنطن ١٩٨١ .
- معهد التخطيط القومى ، " التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة " ، قضايا التخطيط والتنمية ، اكتوبر ١٩٩٢ .

صدر عن معهد التخطيط القومى
بالتعاون مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة

تقرير التنمية البشرية فى مصر ١٩٩٤

باللغتين العربية والانجليزية

يطلب من :
معهد التخطيط القومى - طريق صلاح سالم
مدينة نصر بالقاهرة